

في وضع تبعية الاقتصاد الوطني للموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، ابتداء من جوان 5102 واستمراره طوال سنة 5102، صدمة كبيرة على الاقتصاد، ارتفع عجز الميزانية إلى أكثر من الضعف في ، بواقع 25% من قائم الدخارات المالية للدولة لدى بنك الجزائر (صندوق انتقل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 4%، 5 من إجمالي الناتج الداخلي في ، 7 من إجمالي الناتج الداخلي في 5102)، 2%، التي انخفض قائمها إلى 9,178 مليار دوالر في ، مقابل 194 مليار دوالر في نهاية ، 1 مليار دوالر في سمح التراكم السابق للدخارات المالية واحتياطات صرف معتبرة في تخفيف أثر الانخفاض القوي لأسعار البترول على النشاط الاقتصادي والتشغيل، الحفاظ على مستوى عالي في النفقات العمومية. استمر توسع النشاط الاقتصادي في 5102 بنفس وتيرة سنة . طلب مختلف قطاعات الأنشطة خارج الذي جر المحروقات للاقتصاد الوطني و لى ال سنوات تقريبا من الركود. على الصعيد النقدي، 5102 ز بتقلص تدريجي في فائض السيولة المصرفية، تنفيذ السياسة النقدية. وبقي النشاط ر وصلبا، هذا المجال. على الرغم من شبه انعدام وتيرة التوسع النقدي في 5102 و المقاسة 5102 تعكس تشكيلة هذا كون التضخم الأساسي يعادل التضخم الكلي. وتأثيرها على أساسيات في انخفاض قيمة العملة وبقدر أقل، 5102 برز التقرير، أثر الانخفاض الحاد لأسعار الب